



# الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-66  
19 فبراير 2002  
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 5

البند 5 من جدول الأعمال

## النرويج

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

سد الفجوة الرقمية: تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين  
في المسائل التنظيمية لقطاع تنمية الاتصالات وأعماله

### 1. مقدمة

سيجري في هذه الوثيقة تفصي أهمية تعميم المساواة بين الجنسين في أعمال قطاع تنمية الاتصالات، باعتبار هذه العملية إحدى الاستراتيجيات الكثيرة لسد الفجوة الرقمية. وتتضمن الوثيقة مقترحاً محدداً بإنشاء وحدة مهنية للتصدي لمسألة المساواة بين الجنسين.

### 2. الخلفية

دأبت النرويج منذ عهد طويل على أن تكون عضواً نشطاً في الاتحاد الدولي للاتصالات. وينعم بلدنا بالتقدم التكنولوجي في مجالات البنى الأساسية للاتصالات والبنى الأساسية الإلكترونية الأخرى. وتظل تحديات التقارب والعملة والتطور التكنولوجي السريع تتطلب اهتماماً تاماً من جانب سلطات الاتصالات.

ومع ذلك، فإننا نحتاج إلى أن نولي الاهتمام والوقت والجهد الكافي في ظل هذه البيئة سريعة التغير لمسائل كثيرة تشكلها ما يُشار إليه بالفجوة الرقمية. فثمة غبن متنام في النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأساسية واستخدامها في المناطق النامية. ونرى من الضروري في هذا السياق تركيز الموارد على مسألة المساواة بين الجنسين، على أن يتمثل الهدف النهائي في تعميم هذا التركيز في إطار جميع الأعمال العادية في الاتحاد الدولي للاتصالات. فتحسين استغلال الموارد البشرية ومهارات المرأة يمثل إضافة كبيرة إلى مجموعة القدرات التي ستلزم في مجتمع المعلومات الجديد.

وتمثل مسألة منظور المساواة بين الجنسين في سياسة الاتصالات جانباً هاماً جداً في إعادة هيكلة الاتصالات وتخطيطها بالنسبة إلى البلدان النامية. والتشجيع على التنمية الاستراتيجية للأعمال الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في مجال الاتصالات، وعدد كبير منها تديره نساء أو يستهدف النساء على وجه التحديد، وسيلة ناجعة جداً لتوفير النفاذ إلى الاتصالات لمناطق لا تتمتع بهذه الخدمات ولسكان من ذوي الدخل المنخفض.

### 3. المساواة بين الجنسين في الاتحاد الدولي للاتصالات

نرى من الضروري في هذا الإطار أن يكتف الاتحاد الدولي للاتصالات تعميم المساواة بين الجنسين في سياسات وبرامج الاتصالات. فوفقاً للمادة 1 من دستور الاتحاد، تشمل أهداف الاتحاد السعي إلى توفير فوائد التكنولوجيات الجديدة للاتصالات لجميع سكان العالم. وإذا كان الهدف النهائي هو توفير النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات، فمن الأهمية بمكان الاهتمام بأبعاد المساواة بين الجنسين خلال عملية التخطيط.

وقد كلف مؤتمر المندوبين المفوضين في مينيابوليس، في قراره 70، المجلس بأن يضمن إدراج أموال كافية، في حدود الموارد المتاحة، في كل ميزانية لتنفيذ المبادرات الرامية إلى مراعاة منظور المساواة بين الجنسين.

وقرر المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في فاليتا، في قراره 7، تشكيل فريق مهام معني بالمساواة بين الجنسين، وكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بأن يقترح على المجلس إدراج منظور المساواة بين الجنسين في الخطة الاستراتيجية للاتحاد.

وعلى هذا الأساس أحرز الاتحاد تقدماً كبيراً، لا سيما في قطاع التنمية، في إثارة الوعي بمسألة المساواة بين الجنسين.

ومن الأهمية بمكان، فيما نرى، أن يتابع الاتحاد عمل فريق المهام المعني بالمساواة بين الجنسين. وقد وجه فريق المهام جهوده نحو أهم المجالات التي ينبغي التصدي لها:

- الإصلاح والتشريعات والقواعد التنظيمية في مجال الاتصالات
- التكنولوجيات والمعلومات العالمية، وتنمية البنية الأساسية والتطبيقات
- التنمية الريفية والخدمة/النفاذ للجميع
- الشؤون المالية والتنمية الاقتصادية
- المشاركة مع القطاع الخاص
- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية
- نشر المعلومات وتطوير المحتوى والتوصيل الشبكي

وتتسم جميع هذه المواضيع بأهمية مركزية بالنسبة إلى تنمية قطاع الاتصالات في جميع البلدان. ويكتسي تعميم منظور المساواة بين الجنسين الأهمية لتأمين النفاذ إلى تطوير التكنولوجيا، بل إنه يكتسي مزيداً من الأهمية مع التقدم المحرز في التقارب بين قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإذاعة والاتصالات التي تتيح فرصاً جديدة، مثلاً في مجالات من قبيل التعلم عن بعد، والطب عن بعد، والحكومة الإلكترونية.

### 4. المقترح

لقد اضطلع فريق المهام المعني بالمساواة بين الجنسين بأعمال كثيرة هامة جداً. بيد أن الزيادة في حجم العمل المقدم من فريق المهام خلال السنوات الأخيرة قد وصلت إلى مرحلة يلزم معها توفير موارد إضافية. ويوصي فريق المهام مكتب تنمية الاتصالات بإنشاء وحدة تعنى بقضايا الجنسين وتزويدها بموظفين على أساس التفرغ لتحقيق الأهداف الواردة في القرار 7 الصادر عن مؤتمر فاليتا والقرار 70 الصادر عن مؤتمر مينيابوليس.

ودعم منظور المساواة بين الجنسين في منظمة ذات توجه تكنولوجي مثل الاتحاد الدولي للاتصالات سيتطلب توفير الموارد، وإيلاء الاهتمام، والتخلي بالصبر، والتركيز. وللنرويج سياسة فعالة بشأن المساواة بين الجنسين منذ فترة طويلة. ولدينا خبرة عملية في إيجاد سبل للتركيز على المساواة بين الجنسين في أعمال المنظمة. وإننا نؤيد بقوة توصية فريق المهام المعني بالمساواة بين الجنسين. فمن الضروري إضفاء طابع مؤسسي على تعميم المساواة بين الجنسين في الاتحاد برمته عن طريق إنشاء وحدة تعنى بقضايا الجنسين في الاتحاد، وتزويدها بموظفين متفرغين لديهم خبرة مهنية في قضايا الجنسين.

ووفقاً لما يقترحه فريق المهام، فإن إنشاء وحدة تعنى بقضايا الجنسين ومزودة بموظفين مهنيين على أساس التفريغ سيتمكن الاتحاد من ضمان مواصلة جهوده لتعميم المساواة بين الجنسين في خطته الاستراتيجية والتشغيلية والمالية. وعلاوة على ذلك، فإنها سيتمكن الاتحاد من تقديم تحليلات وإحصاءات في مجال المساواة بين الجنسين، وإسداء المشورة بشأن السياسات والمسائل التنظيمية في الاتحاد، والدول الأعضاء وأعضاء القطاع، ورصد وتقييم المشاريع والبرامج من أجل تقدير الآثار المترتبة على المساواة بين الجنسين. كما سيكون بوسع تلك الوحدة إسداء المشورة إلى إدارة الاتحاد بشأن الدور الذي ينبغي للاتحاد الاضطلاع به بوصفه رائداً في قضايا الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في إطار المبادرات الدولية الكثيرة الرامية إلى سد الفجوة الرقمية.

## 5. الخلاصة

ترى النرويج أن تعزيز منظور المساواة بين الجنسين في الاتحاد الدولي للاتصالات أمر ضروري لمستقبل المنظمة ولاستمرار نجاحها. ونحن نؤيد مشروع القرار الذي قدمه فريق المهام المعنى بالمساواة بين الجنسين بشأن تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في برامج قطاع تنمية الاتصالات، والوارد في الملحق لمذكرة مدير مكتب تنمية الاتصالات عن تقرير فريق المهام المعنى بالمساواة بين الجنسين، ونلتزم بالإسهام في الجهود التي يبذلها قطاع تنمية الاتصالات في هذا المجال. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنقدم للمنظمة موارد مالية، وإذا اقتضى الأمر، خبراء للمساعدة في إنشاء وحدة تعنى بقضايا الجنسين داخل الاتحاد.